حكم التعامل بالبيتكوين

هل هو مقامرة أم متاجرة؟

إعداد:

د. منصور بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد الغامدي

محرم ١٤٤٠هـ

بحث مقدم إلى مركز التميز البحثي بجامعة الإمام
مُحَمَّد بن سعود الإسلامية

مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

ما يسمى بالعملات الافتراضية اليوم من النوازل الحادثة التي يسأل عنها كثير من الناس، يسألون عن حكم إصدارها والتداول فيها واستخدامها في المبادلات والحوالات فيما بينهم.

وتبيان حكم هذه النازلة من الواجبات الشرعية على العلماء وطلبة العلم؛ ليستنير المسلم بهدي ربه، ويعبد ربه على بصيرة.

وأصول الشريعة وقواعدها، وعمومات آياتها ومناطات أحكامها تستوعب -بفضل الله ورحمته سبحانه وتعالى- ما

ينزل بالعباد من نوازل؛ فلن يكون كتاب الله ﷻ خلوا عن الإشارة إلى حكمها، أو بيان مناطٍ يناسبها، أو بيان قاعدة كلية تدخل تحتها؛ قال الله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا).

وسيكون الحديث عن هذه العملات الافتراضية معقودا لبيان تكييف العملات الافتراضية وحكمها.

ولن أتحدث في هذا البحث عن تصوير حقيقة البيتكوين وتاريخها وطريقة عملها؛ وليس هذا الإغفال تجاهلا لأهميته، وإنما لكون الأبحاث التي كتبت حوله كثيرة ومطبوعة ومتوفرة، فرغبت عدم التكرار، وإلا فإن مما هو معلوم أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

اللهم ألهمنا رشدنا ووفقنا لما تحب وترضى، وأرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه ولا تجعله ملتبسا علينا فنضلَّ.

تمهيد

حقيقة البيتكوين وماهيتها

ماهية البيتكوين هي قيود الكترونية؛ فهي أشبه بملف وورد أو اكسل أو ايميل، فليست ورقة ملموسة، ولا معدنا ولا غير ذلك.

وحقيقتها أن هذه القيود الالكترونية يتم تسجيلها لصالح مالكها في محفظة الكترونية موجودة على جهازه الالكتروني، وهذه المحفظة الالكترونية تزيد وتنقص بحسب مشترياته من هذه العملات ومبيعاته.

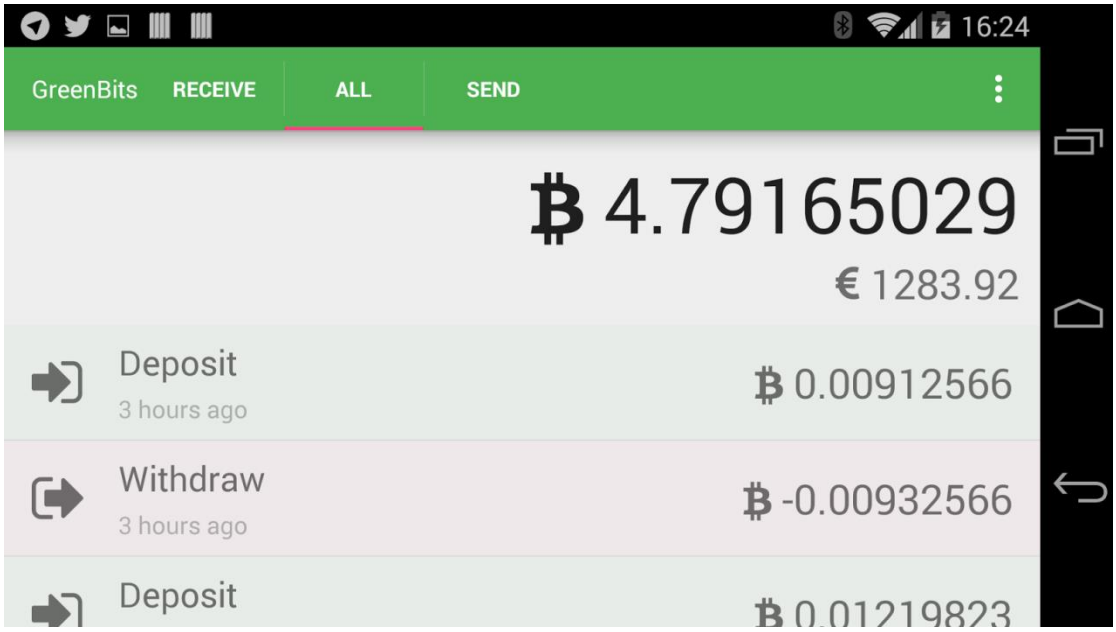

صورة ١: نموذج لمحفظة بيتكوين الكترونية

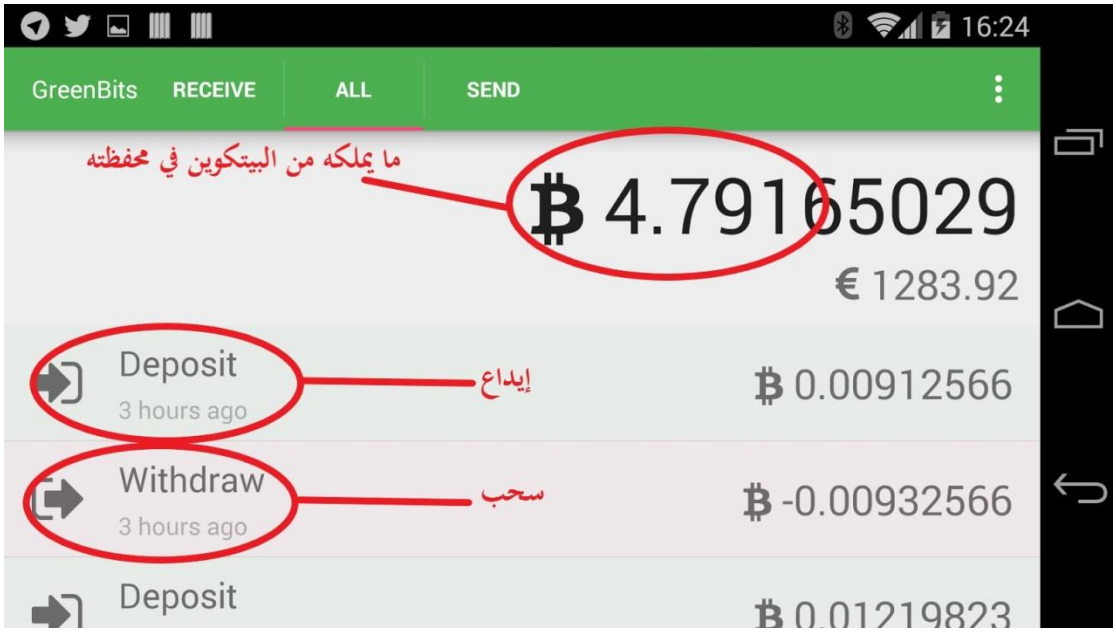

صورة ٢: نموذج لمحفظة بيتكوين الكترونية بإيضاحات

رؤية شرعية للتعامل بالبيتكوين

البيتكوين يتجاذبها أصلان، ولها شبهٌ بهما يجعلها مترددةً بينهما:

الأصل الأول: المؤشرات والعمليات الحسابية؛

والأصل الثاني: العملات الورقية.

المبحث الأول: الأصل الأول المشبّه به وهو المؤشرات

المتاجرة بالمؤشرات من المعاملات المنتشرة في العالم الغربي اليوم، وتتم من خلال عدد من البورصات العالمية. وصورة المتاجرة بالمؤشرات: أن يبيع المستثمر على آخر وحدات من المؤشر؛ فإذا ارتفعت قيمة هذه الوحدات غدا كان المشتري كاسبا، وإن انخفضت قيمتها غدا كان المشتري خاسرا، وعكسه البائع.

وحقيقة المتاجرة بالمؤشرات أنها قمار وميسر؛ اتخذ صورة ولفظ البيع والشراء؛ فبدلا من أن يقول المتقامر الأول أقامرك على ارتفاع السعر فإنه يقول أشتري منك وحدات المؤشر، وبدلا من أن يقول المتقامر الآخر أقامرك على انخفاض السعر فإنه يقول أبيعك وحدات المؤشر.

وانصراف المتقامرين عن لفظ المقامرة إلى لفظ البيع والشراء يرجع إلى عدد من الأسباب:

أولها: أن بيع وشراء الوحدات أسهل في معرفة العوض المالي في المقامرة؛ فليست المقامرة في هذا المقام على مبلغ محدد؛ وإنما على مبلغ نسبي يرتفع كلما ارتفع السعر؛ ويقل كلما انخفض السعر.

ثانيها: أن لفظ البيع والشراء ألطف وأكثر قبولا لدى الناس من لفظ المقامرة والميسر؛ مما يجعل هذه المعاملة منتشرة لدى شريحة أوسع من البشر.

ما هو الفرق بين:

المتاجرة الحقيقية بسهمٍ أو عملةٍ أو صندوقٍ متداولٍ أو صندوقٍ عقاريٍ أو سلعةٍ أساسيةٍ من جهةٍ؛

والمتاجرة في مؤشر سهمٍ أو عملةٍ أو صندوقٍ متداولٍ أو صندوقٍ عقاريٍ أو سلعةٍ أساسيةٍ من جهةٍ أخرى؟

المتاجرة الحقيقية يمكن فيها التسليم وأما المتاجرة بالمؤشر فهي متاجرة لا يمكن فيها التسليم.

فمن اشترى سهماً فإنه يستلم هذا السهم في محفظته، ويسجّل في سجل المساهمين لدى الشركة، وبإمكانه الحصول على ربعه، والتصويت في جمعيته العمومية والحصول على حقوق المساهمين الأخرى.

وأما من اشترى وحدات (مؤشر) سهم من الأسهم مثلا فهو غير مالك للسهم؛ وإنما متعاقد على الحصول على فرق الارتفاع أو الانخفاض في قيمة السهم لاحقا دون أن يكون هناك تبادل للسهم حقيقة.

وقد نشأت معاملة المتاجرة بالمؤشرات لوجود فئة غير قليلة من المستثمرين والمضاربين الذين يرغبون في الحصول على فروقات الأسعار ارتفاعا وانخفاضا دون أن يتملكوا السلع أو الأسهم أو العملات أو الصناديق تملكا حقيقيا.

وطريقة هذه المقامرة عمليا أن من يراهن على ارتفاع المؤشر سوف يجري عملية المقامرة بلفظ الشراء، ومن يراهن على الانخفاض سيجريها بلفظ البيع.

والبيتكوين يتشكل سعره من خلال العرض والطلب؛ فكلما زاد الطلب عليه وكثر الداخلون إليه ارتفع مؤشره،

وكلما زاد العرض وكثر الخارجون منه انخفض مؤشره؛ فمؤشر البيتكوين يقيس الإقبال والإعراض عن عملة البيتكوين.

وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن بيع المؤشرات؛ ونصه: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين. قرار رقم: ٦٣ (٧/١) بشأن الأسواق المالية، إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ٧-١٢ ذي القعدة ١٤١٢ الموافق ٩ – ١٤ أيار (مايو) ١٩٩٢م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع: "الأسواق المالية" الأسهم، الاختيارات، السلع... وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي: ... ثالثاً: التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة: ... التعامل بالمؤشر: المؤشر هو رقم

حسابي يحسب بطريقة إحصائية خاصة يقصد منه معرفة حجم التغير في سوق معينة، وتجري عليه مبايعات في بعض الأسواق المالية. ولا يجوز بيع وشراء المؤشر لأنه مقامرة بحتة وهو بيع شيء خيالي لا يمكن وجوده...".

المبحث الثاني: الأصل الثاني المشبّه به وهو النقود الورقية

نريد أن ننتقل إلى المقدمة الثانية وهي النقود الورقية.

ما هو النقد المتداول اليوم؟ النقدُ هو شيءٌ افتراضي مقدر في الذهن، أي إنه وحدة حسابية مقدرة في الذهن، تُمثّل من خلال أوراق مدوّنة عليها قيمتها، ومن المعلوم أن الورقة ليس لها قيمة في ذاتها.

وما الذي جعل الناس يقبلون التعامل بهذه الورقة المرقوم عليها مبلغ محدد؟ هو القبول العامّ لها. أي أنه

يستطيع أن يتعامل بها بالشراء من شخصٍ آخر فيشتري بها ما يريد من السلع والخدمات.

فهذه النقود الورقية يستفيد منها الناس عددًا من الفوائد:

- أول هذه الفوائد: أنها وسيط لتبادل السلع والخدمات، فلو كان الناس لا يتبادلون إلا بالأشياء العينية لاحتاج الشخص حين شراء سيارة أن يقدم لصاحب السيارة مثْلًا منزلًا أو بيتًا أو سيارة أو أرضًا أو غير ذلك وهذا صعب.
- الفائدة الثانية: تقويم الأشياء؛ فكل متعامل يقيّم ما يبيعه من السلع أو الخدمات بها، كأن يقول قيمة هذا المنزل عشرة آلاف دولار،

فصارت هذه النقود أشبه بالزيت الذي يحرك تروس العجلة الاقتصادية؛ لتسهيل عمليات التبادل التجاري.

وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي بجواز التعامل بالورق النقدي المتداول اليوم؛ ونصه: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين، قرار رقم: ٢١ (٣/٩) بشأن أحكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة. إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الثالث بعمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية من ٨-١٣ صفر ١٤٠٧هـ، الموافق ١١ — ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٦م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع أحكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة، قرر ما يلي: أولاً: بخصوص أحكام العملات الورقية: أنها نقود اعتبارية فيها صفة الثمنية

كاملة ولها الأحكام الشرعية المقررة للذهب والفضة من حيث أحكام الربا والزكاة والسلم وسائر أحكامهما...".

المبحث الثالث: البيتكوين متاجرةٌ بمؤشرٍ أم تعاملٌ بنقدٍ؟

هل التعامل بالبيتكوين من المقامرة والمراهنة على الأرقام والمؤشرات أم هي نقدٌ وسيطٌ بين السلع والخدمات ومعيارٌ للقيم؟ وبصيغة أخرى هل البيتكوين عملة ونقد وثمن يحقق وظائف النقد أم هي سلعةٌ أو مؤشرٌ للمقامرة والمراهنة والمغالبة؟

عند النظر في البيتكوين نجد أن ثمت إشكالات عليها تؤثر على وظيفتها النقدية (الثمنية)، ومنها:

الإشكال الأول: عدم الاستقرار السعري.

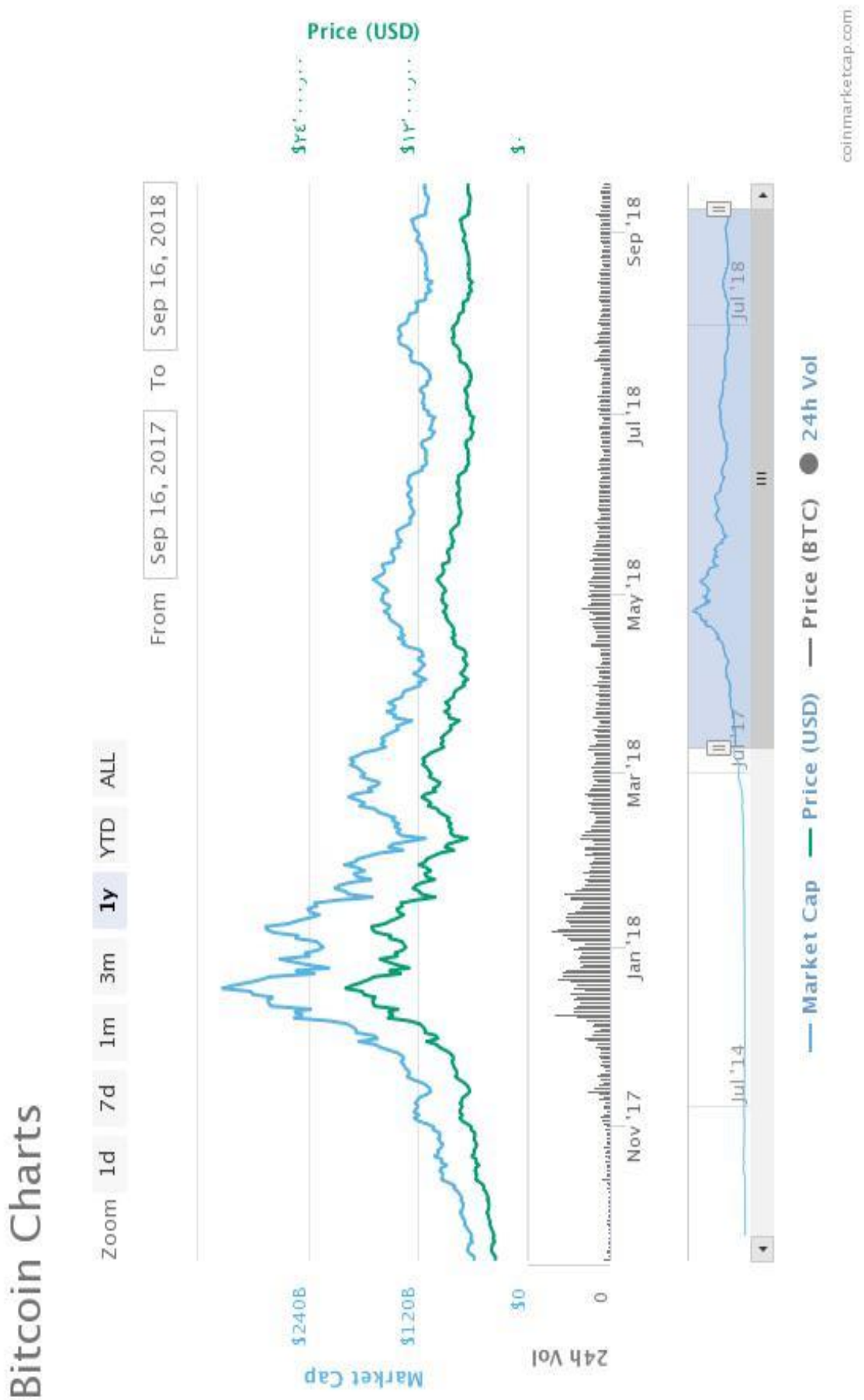
Bitcoin Charts
Zoom 1d 7d 1m 3m 1y YTD ALL
From Sep 16, 2017 To Sep 16, 2018
Price (USD)
$24,000.00
$12,000.00
$0
Market Cap
$240B
$120B
24h Vol
$0
0
Nov '17
Jan '18
Mar '18
May '18
Jul '18
Sep '18
Jul '14
Jul '17
Jul '18
Market Cap
Price (USD)
Price (BTC)
24h Vol
coinmarketcap.com

من أهم مقومات العملة: الاستقرار. وقد أشار ابن تيمية وتلميذه ابن القيم إلى هذا المقوم.

قال ابن تيمية رحمه الله: "ولكن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال؛ فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً، لا ترتفع قيمته ولا تنخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، والحاجة إلى أن يكون للناس ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة عامة... **ولو أبيحت التجارة في الأثمان مثل أن يبيع دراهم بدراهم إلى أجل لصارت الدراهم سلعة من السلع وخرجت عن أن تكون أثمانا**... وهذا معنى معقول في الأثمان مختص بها"[١].

وقال ابن القيم رحمه الله مبينا المفسدة في ارتفاع قيمة الثمن وانخفاضه: "إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض؛ فتفسد

(١) تفسير آيات أشكلت؛ لابن تيمية؛ ٢/٦١٤-٦١٦.

معاملات الناس، ويقع الخلف ويشتد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعمّ الضرر وحصل الظلم، ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد ولا ينقص بل تقوّم به الأشياء ولا تقوّم هي بغيرها لصلح أمر الناس... فالأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوسل بها إلى السلع؛ فإذا صارت في أنفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس"[٢].

قد يكون هناك اعتراض: بأن هناك متاجر الكترونية لو دخلنا فيها على الانترنت نجد أنها تسعر السلعة التي تبيعها بالبيتكوين! وفي الحقيقة هذا موهم، لأن تسعير المتاجر الالكترونية بالبيتكوين ليست تسعيرًا باعتبار أن البيتكوين عملة وإنما باعتبارها وسيلة دفع؛ بمعنى أن المتجر يسعّر السلعة التي يبيعها، بعشرة آلاف دولار، وعند الدفع

(٢) إعلام الموقعين؛ لابن القيم؛ ١٣٢/٢.

بالبيتكوين فإن المتجر يقبل من البيتكوين ما يعادل عشرة آلاف دولار.

ولو حصل خلاف ذلك فهو خاسر؛ لأن المتجر لو عرض سيارة مثلا قيمتها عشرة آلاف دولار، واليوم البيتكوين يساوي سبعة آلاف دولار، فعرضها المتجر بقيمة واحد بيتكوين وقال: أنا لا أريد أن أسعر هذه السيارة بالدولار؛ بل سأسعّر قيمتها بالبتكوين بغض النظر عن قيمة الدولار، سوف نجد أنه حين ارتفاع البيتكوين إلى ما يجاوز عشرة آلاف دولار، ماذا سيفعل المشتري؟ لن يشتري هذه السيارة بـ ١ بيتكوين؛ لأن السيارة معروضة في الخارج بعشرة آلاف دولار، فسيشتريها من الخارج. وسيقبل عليه المشتري ليشتري منه إذا انخفض سعر البيتكوين عن العشرة آلاف دولار، فبدل من أن يشتري هذا المشتري السيارة بعشرة آلاف دولار، سيأتي إلى هذا المتجر ويشتريها بواحد

بيتكوين قيمته سبعة آلاف دولار مثلًا. لذلك؛ لا يمكن للتاجر أن يسعر سعر خدماته بالبيتكوين؛ لأن الناس إذا لاحظوا أن البيتكوين ارتفع سيعرضون عنه، وإذا لاحظوه انخفض سيشترون منه، فهو في كل الأحوال خاسر.

اعتراض آخر: العملات النقدية الموجودة الآن تعاني من التضخم والكساد وهو حالة من حالات عدم الاستقرار الموجود في العملة.

وللجواب يمكن أن يقال أنه يوجد ارتفاع وانخفاض في أسعار العملات، أسعار الدولار والريال واليورو والين والجنيه الاسترليني وغيره من العملات العالمية، فيها انخفاض وارتفاع، إلا أن هذا الانخفاض والارتفاع لا زال في دائرة الاستقرار؛ فلذلك؛ نجد أن المتاجر لا تغير أسعارها يوميًا، وإنما تغيرها مثلًا كل سنة، كل ستة أشهر، كل أربعة أشهر، كل عشرة أشهر بحسب الاستقرار، لماذا؟ لأن هدف العملة

هو تحقيق الاستقرار، تحقيق التبادل، تقييم الأشياء، ولكن لو تخيلنا أن هذه العملة أو نفترض أنها عملة دولة من الدول ترتفع في يوم ما ثلاث أضعاف قيمتها، وفي اليوم التالي تنكسر قيمتها إلى مثلًا ثلث قيمتها أو عشر قيمتها، أو في اليوم الذي يليه تتضاعف عشرين ضعفًا، نجد أن الناس يعدلون عن استخدام هذه العملة في معاملاتهم، ويرجعون إلى تقويم رواتبهم، وسلعهم، وغيرها بعملة مستقرة أو بالذهب أو الفضة أو غير ذلك من الأشياء التي تحقق لهم الاستقرار.

العملة تقيم بها الثروات، ويستطيع أن يستدين بها الإنسان، فلن يستطيع شخص اليوم أن يقترض أو يشتري بالأجل لمدة سنة بـ(واحد) بيتكوين؛ لأنه قد يكون في ذلك الحين مائة ألف دولار، وقد يكون في ذلك الحين دولارا واحدا.

الإشكال الثاني: هل البيتكوين وسيلة لتبادل السلع والخدمات؟

إذا نظرنا في الواقع نجد أن الوظيفة التبادلية ضعيفة في البيتكوين مقابل وظيفة المضاربة على السعر (الوظيفة القمارية).

المقارنة والترجيح في البيتكوين

نسأل في مقام الترجيح هنا:

هل (الدافع الأساس للمتعاملين-غرضهم-استعمالهم الغالب-هدفهم) من التعامل بالبيتكوين هو:

الوظيفة النقدية (تبادل السلع والخدمات، وتقييمها)

أم

الوظيفة القمارية (الاسترباح من المضاربة في عملة البيتكوين نفسها) ؟

لا نحتاج إلى مزيد بحث وتأمل للإجابة عن هذا السؤال في واقعنا المعاصر اليوم عام ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م؛ حيث سنجد بكل ظهور ووضوح أن الوظيفة القمارية هي الوظيفة الغالبة وليست الوظيفة النقدية؛ من خلال عدد من الدلائل:

- إعلانات البيتكوين التي تملأ الانترنت فهي تدعو إلى المتاجرة والربح والمضاربة والاستثمار من خلال تملك البيتكوين.
- عدم نشأة الحاجة إلى الوظيفة النقدية لعموم الناس؛ إذ عملاتهم المحلية تفي بأغراضهم التبادلية.
- عدم انتشار البيتكوين وقبولها لدى عموم الناس والمحلات؛ بل حتى لدى متاجر الانترنت والمواقع الالكترونية لا زال قبولها ضعيفا.

خلاصة الحكم والترجيح:

ظهر أن البيتكوين لا ترقى لوصف العملة؛ وبالتالي لا يمكن إعطاؤها في هذا الوقت الحالي أحكام الأثمان.

وبالتالي فإن الذي يظهر -والله تعالى أعلم- ما يلي:

- أنه لا يجوز الاستثمار فيها بالمضاربة والاتجار فيها، وأن هذا نوع من القمار المحرم شرعا الذي يدخل في مسألة المتاجرة بالمؤشرات.
- على أن هذا لا يمنع -والله تعالى أعلم- من استخدام البيتكوين في شراء السلع والخدمات وتبادلها. وهذا هو الاستعمال الصحيح المشروع لها، ويلحق بهذا الجواز شراؤها لغرض دفعها ثمنا لسلعة أو خدمة، أو بيعها بعد قبضها ثمنا لسلعة أو خدمة، وإن ربح أو خسر في شرائها أو بيعها ربحا

تابعا؛ لأن المستخدم في هذه الحالة يستخدمها كوسيلة دفع.

ويبقى اعتراض ربما يثيره بعض الناس وهو: ما الفرق بين المضاربة السعرية في البيتكوين والمضاربة السعرية في العملات الأخرى كالدولار أو الجنيه أو غير ذلك؟

الفرق الرئيس هو (نسبة الوظيفة القمارية إلى الوظيفة النقدية).

فمثلا نجد أن أكثر من تسعين بالمائة من المتعاملين بالدولار يتعاملون به لأجل الوظيفة النقدية فهم يشترون بها ويبيعون بها، ونجد أقل من عشرة بالمائة من المضاربين الذين يهدفون إلى الاسترباح من المتاجرة في هذه العملة ويستخدمونها كسلعة فيتاجرون فيها، وهؤلاء غالبًا محلات الصرافة مثلًا أو المضاربون في العملة. ومثلهم المتعاملون بالجنيه الاسترليني، والين واليورو وغيرها.

الخاتمة

وفي الختام: أسأل الله ﷻ أن يلهمنا رشدنا وأن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس البحث

مقدمة ١

تمهيد ٤

حقيقة البيتكوين وماهيتها ٤

رؤية شرعية للتعامل بالبيتكوين ٦

المبحث الأول: الأصل الأول المشبّه به وهو المؤشرات ٦

المبحث الثاني: الأصل الثاني المشبّه به وهو النقود الورقية ١١

المبحث الثالث: البيتكوين متاجرةٌ بمؤشرٍ أم تعاملٌ بنقدٍ؟ ١٤

المقارنة والترجيح في البيتكوين ٢١

خلاصة الحكم والترجيح: ٢٣

الخاتمة ٢٥

فهرس البحث ٢٥